الحلقي لأعضاء مجلس الشعب عن محافظة حماة

تنمية حقيقية شاملة للمحافظات

الوطن

التقى رئيس مجلس الوزراء الدكتور وائل الحلقي أمس أعضاء مجلس الشعب عن محافظة حماة برئاسة السيد بشار جنيد.

وتناول الحديث خلال اللقاء الواقع الخدمي والمعيشي في المحافظة وأداء القطاعات الزراعية والصناعية فيها ومعوقات العمل والإنتاج والآليات المقترحة لتذليل المعوقات وتحسين الأداء وواقع الازدحام السكاني الذي تعيشه المحافظة نتيجة استقبال المهجرين من المحافظات الأخرى التي طالها إرهاب المجموعات المسلحة ما حمل المحافظة أعباء خدمية ومعيشية، وكذلك تفعيل دور عمل لجنة الإغاثة والهلال الأحمر في المنطقة بغية إيصال المساعدات الإنسانية والإغاثية لمستحقيها وتحسين أداء القطاع الصحي وتفعيل دور البلديات ورش المبيدات الحشرية لمنع انتشار الأوبئة والاهتمام بالصرف الصحي وإمكانية افتتاح مكتب لذوي الشهداء وضرورة الاستفادة من مياه الأنهار منعاً لهدر هذه الثروة الوطنية المهمة وتأمين مستلزمات الإنتاج الزراعي وخاصة محصول الشوندر السكري وإنجاز المخططات التنظيمية وتأمين مياه الشرب لمنطقة السلمية.

وأكد الحلقي أن الحكومة تسخر جميع إمكانياتها المتاحة لإحداث تنمية حقيقية شاملة ومستدامة في جميع المحافظات رغم ظروف الحرب التي تواجهها ضمن الإمكانيات المتاحة وسياسة عقلنة الدعم كما أنها وضعت خططاً مرحلية ومستقبلية لتنمية قدرات الاقتصاد الوطني وإعادة تأهيل جميع القطاعات التنموية في المناطق الآمنة والمستقرة ريثما يتم تحرير كامل التراب الوطني من رجس الإرهاب حيث سيكون هناك نهضة اقتصادية وتنموية شاملة من خلال مرحلة إعادة البناء والإعمار.

ولفت الحلقي إلى أن الحكومة تولي جميع المحافظات السورية الرعاية والاهتمام وتأخذ بعين الاعتبار واقع كل محافظة وطبيعة إنتاجها والسعي لتوطين صناعات جديدة في كل محافظة حسب طبيعة الإنتاج فيها بهدف تحقيق استقرار اجتماعي وتنموي في الريف السوري لكي يكون القاعدة الأساسية للتنمية الاقتصادية والصناعية والزراعية والاجتماعية الشاملة ورافداً حقيقياً للاقتصاد الوطني.

وأشار رئيس مجلس الوزراء إلى أن طبيعة المرحلة تقتضي تضافر جهود جميع أبناء الوطن والعمل بروح الفريق الواحد لتعزيز صمود الشعب والدولة السورية وأن التشاركية بين السلطات التشريعية والتنفيذية تساهم في الارتقاء بمستوى أداء القطاع الحكومي والقطاعات الأخرى العامة والخاصة ومعالجة جميع القضايا الطارئة مؤكداً أن الحكومة من خلال تواصلها اليومي مع جميع مكونات المجتمع من منظمات شعبية ونقابات مهنية وفعاليات مجتمعية استطاعت الاطلاع على الواقع الحقيقي لكل منطقة ما يساهم برسم سياسات اقتصادية حقيقية وحل العقبات ضمن الإمكانيات المتاحة ويساهم في تأمين وتوفير السلع.

من جهتهم ثمن أعضاء مجلس الشعب الجهود التي تبذلها الحكومة لتعزيز صمود الشعب والجيش السوري ومتابعاتها الحثيثة ولهموم الوطن.

ضبط ٤٠ حالة تزوير للشهادات والوثائق السورية معظمها خارج القطر.. ومكاتب في الخارج تحتال على الطلاب

وزير التعليم العالي لـ«الوطن»: يستحيل عدم التقاط عمليات التزوير

فادي بك الشريف

وصل لصحيفة «الوطن» نقلاً عن عدد من الطلاب وجود بعض المكاتب في بعض الدول تقوم ببيع الشهادات الجامعية «علناً» وذلك بالضحك على الطلاب تحت إعلان مفاده تقديم الخدمات إلى الذين لم تساعدهم ظروف الحياة في الحصول على شهادة جامعية أو إكمال تعليمهم، الأمر الذي يعكس وجود عمليات تزوير واحتيال وضحك على الطلاب وإساءة للشهادة السورية التي تتمتع بقوتها ومصداقيتها.

وحول هذا الموضوع كشف وزير التعليم العالي الدكتور محمد عامر المارديني في تصريح خاص لـ«الوطن» أن جميع دول العالم تلجأ إلى التوثيق السري، مبيناً أن التزوير هدفه التلاعب والضحك على الطلاب والمواطنين، مضيفاً: حتى لو كانت الشهادة مزورة فستلتقط حتما ويستحيل ألا يتم ضبطها، وخاصة أن هناك توثيقاً سرياً في أي عمل يتم، ويبقى المواطن ضحية تلاعب المزورين.

وبين المارديني أنه خلال شهر ستطبق الآلية الجديدة لمنع تزوير الشهادات الجامعية وذلك بعد الاجتماع والاتفاق وعقد ورشة عمل لهذا الموضوع، على أن يتم التوثيق على كود متفق عليه على الموقع الإلكتروني، مؤكداً أن الإعلان رسا على إحدى الشركات المشهورة بالعلامات الأمنية.

وأكد وزير التعليم أن المشروع عبارة عن وثيقة مع طابع أمني وسيتم تطبيقه على مصدقات تخرج الطلاب، وذلك بمنح مصدقات مع طابع أمني لتلافي ومنع التلاعب على أن تعمم التجربة على الجامعات السورية، لافتا إلى أن موضوع توثيق الشهادة موجود في كل دول العالم، وقدرت نسبة التزوير العام الماضي بـ٤ في الألف من الشهادات وهي نسبة منخفضة جداً.

وتوضح جامعة دمشق أن المشروع عبارة عن لصاقة أمنية توضع على الوثيقة الصادرة عن الجامعة تتكون من ١٣ علامة حماية غير قابلة للتزوير بفضل السمات الأمنية التي تستخدم كالخاتم في التحقق من صحة الوثيقة، بحيث أن وضع لصاقة أمنية على مصدقة التخرج يؤمن المصدقة الأصلية التي تعطى مرة واحدة مع وجود إمكانية التحقق من الصور المصدق عنها من خلال ظهور الباركود عليها وهذه الميزة لم تكن متحققة سابقاً.

وبين الدكتور أمجد زينو نائب رئيس جامعة دمشق في تصريح لـ«الوطن» أنه تم تثبيت ٤٠ حالة تزوير للشهادات منذ بداية العام وحتى تاريخه ولكن معظم عمليات التزوير تمت خارج القطر وتم ضبط هذه الحالات وإعلام جامعة دمشق بها وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية، مبيناً أن هناك متابعة حثيثة لمنع حدوث أي حالات تزوير للشهادة السورية، كما أن تطبيق العلامة الآمنة سيمنع بشكل قطعي أي تزوير.

رمضان يزيد استهلاك الغاز

مدير فرع الغاز لـ«الوطن»: المادة متوفرة بشكل جيد

أسعد المقداد

أكد مدير فرع دمشق وريفها المهندس مصطفى مطر في تصريح لـ«الوطن» أن مبيع أسطوانات الغاز ارتفع بحدود ٤٠٠٠ أسطوانة يومياً مع بداية شهر رمضان ومن المتوقع أن يزداد مبيع فرعي دمشق وريفها مع النصف الثاني لشهر رمضان إلى ١٠ آلاف اسطوانة ليصل إلى ٤٤ ألف اسطوانة يومياً.

وأوضح أن إنتاج الفرع حالياً وصل إلى ٣٤ ألف أسطوانة يومياً لافتاً إلى أنه يؤمن كل طلبات الفرع بقطاعاته كافة وعودة الإنتاج اليومي لمادة الغاز إلى عادته الطبيعية حيث يصل الإنتاج في وحدات الغاز في جمرايا وآبار القطيفة ومعربا والصبورة إلى ٣٤ ألف اسطوانة، و المراكز مستعدة أن تنتج نحو ٤٤ ألفاً في حال الطلب مع نهاية شهر رمضان لافتا إلى الانفراج الواضح للغاز خلال الأشهر القليلة الماضية وإلى توفر مادة الغاز والسبب يعود إلى فتح كوات جديدة وسيارات جوالة في أغلب الطرق الرئيسية والشوارع العامة إضافة إلى ضخ المادة في الأسواق، وهذا ساهم في إبعاد شر ضعفاء النفوس ومنع احتكار المادة مبيناً أن حركة السوق تعتمد بشكل مباشر إلى قاعدة العرض والطلب.

وبين المهندس مطر أن الانفراج الحاصل في المدن الواقعة حول دمشق يعود إلى رفع نسبة استجرار المادة إلى اغلب منافذ البيع في جهات القطاع العام مثل استهلاكية دمشق وريفها والخزن والتسويق التي بدورها ساهمت بضخ الغاز إلى الوحدات مضيفاً إن توجهات الوزارة بفتح منافذ جديدة لبيع مادة الغاز بسعرها النظامي بحيث لا تتجاوز ١٦٠٠ ليرة إضافة إلى إرسال كميات إلى الوحدات الإدارية على ألا تباع بأكثر من ١٦٠٠ ليرة مبيناً أن هذا القرار جاء لعدم التلاعب في سعر الاسطوانة ويتم تأمينها عبر منافذ القطاع العام وخاصة الخزن والتسويق والاستهلاكية والجمعيات الاستهلاكية وغيرها.

وبين مدير الفرع أن إنتاج الفرع جيد وسيلحظ انفراجاً جديداً خلال الأيام القليلة القادمة ليصل إنتاجه إلى الكمية المستجرة والمعتادة بحث تصل الكمية إلى ٤٤ ألف اسطوانة مشيراً إلى أن مركز القطيفة إنتاجه اليومي ١٢ آلاف اسطوانة وجمرايا نحو ١٠ آلاف وجمرايا ٢ آبار أكثر من ٨٠٠٠ أسطوانة ومركز الصبورة يصل إنتاجه إلى أكثر من ٩ آلاف اسطوانة مبيناً أن عملية تعبئة اسطوانات الغاز في وحدتي تعبئة آبار بتروليوم وغاز جمرايا تتابع بشكل يومي من قبل الوزارة لضمان استمرار تلبية حاجة المواطنين من الغاز المنزلي في المنطقة الجنوبية إضافة إلى متابعة آلية مراحل تعبئة الغاز المنزلي بدءا من وصول صهاريج الغاز ونقل محتوياتها إلى الخزانات أو إلى آلات التعبئة مباشرة وعلى آلية توزيع الاسطوانات المعبأة على المعتمدين، مبيناً أن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك تجري دوريات مختصة لمراقبة آلية توزيع مادتي الغاز ضمن الوحدات الإدارية والتدقيق في عمل اللجان من خلال مراقبة محاضر التوزيع مقارنة مع الكميات المرسلة وخاصة بعد صدور قرار من اللجنة الفرعية للمحروقات.

ضبط ٤٥ مقهى وكافيتريا غير مرخصة في السويداء

السويداء- عبير صيموعة

يبدو أن المقاهي غير المرخصة في السويداء والمنتشرة بشكل عشوائي باتت الصفة الرئيسية التي تميز شوارع وساحات المدينة حيث يقوم أصحابها بممارسة أعمالهم بشكل مخالف للأنظمة والقوانين الأمر الذي دفع الكثيرين للتساؤل عن دور مجلس المدينة والسياحة نظراً لأنها الجهات المعنية والوصائية في المحافظة عن هذه المنشآت.

ويشير رئيس مجلس المدينة المهندس وائل جربوع أنه جرى تشكيل لجنة في المجلس لمتابعة تلك المقاهي والكافيتريات وخلال جولتها الميدانية التي قامت بها على مساحة مدينة السويداء كشفت وجود نحو ٤٥ مقهى مخالفاً ممن يعملون من دون الحصول على تراخيص تخولهم العمل.

وأكد أنه وبناء على هذه الجولة تم ترخيص نحو ٢١ مقهى إلا أنه بقي هناك نحو ٢٥ مقهى لم يقم أصحابها بإجراء التراخيص أصولاً حيث قام المجلس برفع أسماء أصحاب هذه المقاهي إلى محافظة السويداء للتوجيه بهدف العمل على اتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين.

وبدوره أشار رئيس غرفة السياحة في المنطقة الجنوبية نبيل الخطيب إلى أنه بناء على المرسوم رقم ١١ الصادر عن رئيس الجمهورية بشأن تشميل جميع المنشآت السياحية أو ما شابهها مما تخضع لمرسوم الإنفاق الاستهلاكي فقد صدر القرار ٧٢٢ عن وزير السياحة لتشكيل لجنة لمتابعة تنفيذ المرسوم ومتابعة تأهيل جميع المنشآت التي ينطبق عليها بحيث تقوم اللجنة المشكلة برئاسة مدير السياحة وعضوية غرفة السياحة لإجراء ترخيص لكل المنشآت بما فيها الكافيتريات التي تقدم خدمات تشابه خدمات المنشآت السياحة وسيتم تأهيل ما تنطبق عليها صفة التأهيل بعد الانتهاء من الترخيص الإداري في المجلس،

ولفت الخطيب إلى أن مجلس مدينة السويداء قد وافى مديرية السياحة بأسماء المنشآت (الكافيتريات والمقاهي) التي تم ترخيصها والتي لم يجر ترخيصها وبناء على هذا الإجراء فمن لم يقوم بالترخيص من أصحاب تلك المنشآت ولم يخضع للقوانين الناظمة فسيتم مخاطبة المحافظة للقيام بالإجراءات اللازمة.

ومن جهة أخرى أشار الخطيب إلى أن غرفة سياحة المنطقة الجنوبية بالتعاون مع مديرية السياحة وعملا بتوجيهات وزارة السياحة تعمل على إقامة ورشة عمل للترويج السياحي ٢٠١٥ في السويداء من محاورها التوعية السياحية ودورها في تنمية الصناعة السياحية والالتزام بمعايير الجودة حسب التعليمات الناظمة من وزارة السياحة إضافة إلى تنشيط السياحة الداخلية.

هل تصلح العدل ما أفسدته التموين؟!

٢٥ ألف دعوى منظورة أمام القضاء في سورية خلال العام الحالي

الشكاوى التموينية برعاية النيابة العامة

محمد منار حميجو

يبدو أن وزارة العدل بدأت بالتدخل الفعلي نحو مراقبة الأسواق والخروج من دور الحكم إلى دور المراقب ولاسيما بعد قرار وزير العدل نجم الأحمد أول من أمس إحداث مكتب لدى النيابة العامة لاستقبال الشكاوى التموينية من أي جهة ومن أي مواطن كلام أكده المحامي العام بريف دمشق أحمد السيد بقوله: إن الوزارة لن تسمح لبعض التجار الجشعين بالتلاعب بقوت المواطنين.

وكشف السيد لـ«الوطن» أن هناك ازدياداً ملحوظاً في دعاوى التموين المنظورة أمام المحاكم المختصة وهذا يدل على أن هناك بعض التجار يتلاعبون في قوت المواطنين، معتبراً أن تطبيق العقوبة الأشد بحقهم من الممكن أن تكون رادعة للحد من ازدياد جشع بعض التجار الذين لم يقدروا أن شهر رمضان هو شهر الخير والرحمة.

وكشفت إحصائيات قضائية أن عدد الدعاوى المنظورة أمام المحاكم التموينية في سورية بلغت ٢٥ دعوى خلال العام الحالي وهذا يدل على أن هناك ارتفاعاً كبيراً في مثل هذا النوع من الدعاوى مقارنة بالعام الماضي والذي بلغت فيه الدعاوى التموينية ما يقارب ٣٠ ألف دعوى على مدار العام.

ورأى مراقبون أن ازدياد الدعوى التموينية خلال هذا العام مقارنة بالعام الماضي يعود إلى أن المحاكم التموينية كانت حديثة المنشأ ولم ترسخ التجربة بعد على أرض الواقع معتبرين أن تحرك وزارة العدل نحو العمل على المساهمة في الحد من ارتفاع الأسعار في الأسواق من خلال تطبيق العقوبة الأشد والمنصوص عليها في القانون تعد خطوة إيجابية لمساعدة وزارة التموين في ضبط أسعار الأسواق.

ولفت السيد في تصريح لـ«الوطن» أن القضاء لديه كل الاحتياطات التي تساعده في المساهمة في ضبط أسعار الأسواق، معتبراً أن تطبيق العقوبة الأشد بحق بعض التجار الجشعين يعد أمراً طبيعياً لأن من يلعب في قوت الناس يجب أن يحاسب بأشد العقوبات، مؤكداً أن قانون التموين الجديد الذي سيرى النور قريباً نص على عقوبات رادعة تساهم إلى حد كبير في الحد من انتشار ظاهرة جشع بعض التجار والبائعين.

وقال السيد إن القضاء لن يسمح لأي تاجر أو بائع بأن يتمادى في جشعه لأن هذا يؤثر سلباً حتى على الاقتصاد المحلي، موضحاً أن هم المواطن السوري الحصول على لقمة عيشه ولذلك فإن محاربة التجار له في لقمة عيشه يعد أمراً خطيراً وأن القضاء سيأخذ التدابير التي تساعد في الحد من هذا الجشع.

وأصدر وزير العدل أول أمس قراراً يتضمن إحداث مكتب لدى النيابة العامة لاستقبال الشكاوى التموينية في كل عدلية من العدليات وتتمثل مهمته بتلقي الشكاوى التموينية وتوجيهها للضابطة التموينية المختصة ومتابعة مصيرها وتلقي ضبوط المخالفات التموينية المنظمة، إضافة إلى استكمال النواقص فيها وتكييف الواقعة الجرمية وإعطائها الوصف القانوني الصحيح ما ينسجم مع أحكام القانون وإحالتها إلى المحكمة التموينية المختصة أصولاً.

ورأى مراقبون أن هذا المكتب يعد خطوة نحو تدخل القضاء بشكل فعلي في مراقبة الأسواق بعد الوعود التي أطلقتها الوزارة مؤخراً حول المساهمة في ضبط أسعار الأسواق في محاسبة التجار الذين يتلاعبون بها وذلك بالتعاون مع وزارة التجارة الداخلية، متسائلين هل ستساهم هذه الخطوة بالفعل في إخراج المواطن من جشع البائعين والتجار أم إنها لن تقدم أو تؤخر في هذا الملف.

شركة الصرف الصحي في حلب تعمل تحت النار

محمود الصالح

بعد مرور ٢٥ عاماً على إحداثها بدأت شركة الصرف الصحي في حلب أعمالها مع بداية الأزمة، وإذا كانت أسباب ذلك مجهولة فإن أعمال الشركة الآن هي ضرورية لرفع مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين. «الوطن» تواصلت مع المهندس يوسف النجار المدير العام للشركة وتعرفنا إلى أهم ما تؤديه الشركة من أعمال خلال هذه الفترة العصيبة في حلب الصامدة وقال:. استلمت الشركة شبكة الصرف الصحي لمدينة حلب اعتباراً من ٢٠١١/١/١ وتقوم بصيانتها واستثمارها، حيث يبلغ طول شبكة الصرف الصحي لمدينة حلب نحو ١٧٧٠كم. تقوم الشركة بمعالجة الشكاوى المتعلقة بالصرف الصحي للنازحين في المدينة الجامعية والمدارس ومراكز الإيواء ودور العبادة وجهات القطاع العام والمواطنين وتعزيل المصافي المطرية والريكارات من خلال قطاعات الصيانة ومن خلال قطاع الطوارئ العامل على مدار ٢٤ ساعة ويقوم بتلقي الشكاوى على الخط الساخن ١٦٤. يتم تعزيل المصافي المطرية بشكل دوري ومستمر بالإضافة إلى تواجد عناصر الشركة في أماكن الاختناقات الرئيسية أثناء العواصف المطرية لتعزيل المصافي أثناء وبعد العاصفة، حيث تم تعزيل ٣٧٩٤٠ مصفاة مطرية وريكار خلال عام ٢٠١٤ وتعزيل ٣١٠٠٠ مصفاة مطرية وريكار منذ بداية عام ٢٠١٥ ولغاية ٢٠١٥/٥/٢٤ تقوم الشركة بمشاريع صيانة وإعادة تأهيل خطوط الصرف الصحي في محافظة حلب وأهمها:

- صيانة وتعزيل خطوط الصرف الصحي في مدينة السفيرة في ريف حلب: نسبة إنجازه ٢٧٪ لغاية ٢٠١٥/٥/٢٤
- أعمال الصيانة من منطقة الميدان (بستان الباشا): تم إنجاز أعمال إصلاح وترميم واستبدال خطي الصرف الصحي الرئيسيين في منطقة بستان الباشا اللذين ساهما في سرعة عودة مياه الشرب إلى مدينة حلب.
- مشروع السكن الشبابي من منطقة ميسلون (أرض المشفى العسكري القديم): (مركز إيواء).

أما فيما يخص المحطات المتوقفة عن العمل قال: محطة ضخ المطار بجبرين: تقوم الشركة بتشغيل واستثمار محطة ضخ المطار بعد أن تمت صيانتها من قبل عناصر الشركة وإعادتها إلى الخدمة، وهذا الموضوع ينطبق على محطة المعالجة الرئيسية الموجودة في حلب وخروجها عن الخدمة وقال: محطة المعالجة الرئيسية في مدينة حلب المتوقفة عن الخدمة بسبب أعمال التخريب، فإن الشركة تقوم حالياً بإعداد مسودة دفتر شروط فنية لإعادة إعمار محطتي الضخ والمعالجة بالتعاون مع الشركة العامة للدراسات والاستشارات الفنية.

بالتكامل بين مؤسساتها الثلاث.. التموين بدأت تدخلها الإيجابي في طرطوس وستنتقل إلى بقية المناطق

طرطوس- محمد حسين

بانتظار أن تبدأ الجمعيات الخيرية دورها المنتظر في شهر رمضان الكريم بدأت الجهات العامة والخاصة دورها في التدخل الإيجابي في الأسواق..

حيث بدأت هذا الأسبوع بعض المولات عروضها كما بدأت فعاليات مهرجان التسوق الذي تنظمه وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك ويستمر أسبوعا ويوفر المهرجان الذي تنظمه الوزارة ممثلة بمؤسساتها الثلاث الاستهلاكية والخزن والتسويق وسندس مختلف احتياجات الأسر من المواد الغذائية والمنزلية بأسعار مخفضة عن السوق.

محافظ طرطوس صفوان أبو سعدى أكد أن افتتاح المهرجان يأتي في إطار سياسة التدخل الإيجابي في الأسواق لجهة توفير السلع والمواد الاستهلاكية وتأمين متطلبات الأسر منها خلال شهر رمضان.

مدير مؤسسة سندس عمار الأحمد أوضح أن المهرجان نتاج عمل تشاركي بين مؤسسات التدخل الإيجابي لتأمين المواد الغذائية والاستهلاكية بأسعار مخفضة بنسب تتراوح بين ١٠و٥٠ بالمئة مقارنة بالأسواق.

كما افتتحت على هامش المهرجان الصالة الاستهلاكية المحدثة في مدينة الدريكيش بطرطوس وبين الأحمد أن الصالة التي تتبع لمؤسسة سندس وتمتد على مساحة ٤٠٠ متر مربع تضم تشكيلة سلعية واسعة وبأسعار مخفضة لافتاً إلى افتتاح صالة أخرى في مدينة صافيتا بعد إنجاز الترتيبات اللازمة بهذا الخصوص.

بدوره أشار مدير مؤسسة الخزن والتسويق حسن مخلوف إلى أن تجربة افتتاح مهرجان التسوق في محافظتي اللاذقية وطرطوس تستحق التعميم على باقي المحافظات.

ولفت مدير المؤسسة الاستهلاكية طارق الطويل إلى أن أسعار السلع والمواد الغذائية وجودتها ينعكس إيجاباً على الأسواق من خلال تنشيطها وتحريكها.

حضر إطلاق المهرجان وافتتاح الصالة أمين فرع طرطوس لحزب البعث العربي الاشتراكي غسان أسعد.

يذكر أن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك ممثلة بمؤسساتها الاستهلاكية والخزن والتسويق وسندس أطلقت في ٢٠ حزيران الجاري مهرجان التسوق في مجمع أفاميا باللاذقية.